

## نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2019. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع "الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية"، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للتعاون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن "التعاون العربي في مجال شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن العالم قد شهد وضعاً استثنائياً وأزمة غير مسبوقة خلال عام 2020 تمثلت في انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والتي كان لها تداعيات اقتصادية واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد. ولما كان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 يتناول وكعادته منذ صدوره منذ أربعين عاماً، التطورات الاقتصادية لعام سابق، كان من الصعب التطرق بالمزيد من التفصيل إلى هذه الجائحة وتداعياتها رغم أهمية وعمق تأثيرها. من ثم، ارتأت المؤسسات المشاركة في إعداد التقرير التطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية لهذه الجائحة حسبما كان ذلك ممكناً في فصول التقرير المختلفة على أن يتم التطرق بعمق إلى هذه الجائحة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية في الإصدار الواحد والأربعين من هذا التقرير لعام 2021.

### أداء الاقتصاد العالمي

واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلاً عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية. كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. علاوة على ما سبق، ساهم أيضاً غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلاً عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي.

لمواجهة تلك التحديات، اتخذت عدة اقتصادات كبرى إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل، كذلك التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستهلاك المحلي.

في ضوء ذلك، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9 في المائة عام 2019، مقابل 3.6 في المائة عام 2018. على مستوى الاقتصادات المتقدمة، تراجع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.7 في المائة، مقابل 2.2 في المائة عام 2018. بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فرغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو يتجاوز ضعف ما حققته الدول المتقدمة، حيث بلغ 3.7 في المائة مقابل 4.5 في المائة عام 2018، إلا أن ذلك المعدل يمثل أقل معدل نمو تسجله دول المجموعة على مدى الأعوام العشرة السابقة.

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، فقد شهد عام 2019، تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 1.4 في المائة مقابل 2 في المائة عام 2018. يُعزى ذلك بصورة أساسية إلى تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، وعدم قدرتها على تحقيق التضخم المستهدف عند مستوى 2 في المائة. شجع التراجع في معدل التضخم العديد من الدول المتقدمة على تبني سياسات نقدية تيسيرية، من خلال إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة لتنشيط الطلب المحلي. بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل ارتفاعاً خلال عام 2019، ليبلغ 5 في المائة، مقابل 4.8 في المائة عام 2018، وذلك انعكاساً للارتفاع النسبي في أسعار السلع الغذائية التي تمثل وزناً نسبياً كبيراً في السلة الاستهلاكية بتلك الدول.

من جانب آخر، انعكس تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي والإجراءات الحمائية التجارية على معدل نمو التجارة الدولية خلال عام 2019 الذي تراجع إلى نحو 0.9 في المائة، مقابل 3.8 في المائة عام 2018. يُعد بذلك عام 2019 من الأعوام القلائل التي ينخفض فيها معدل نمو التجارة الدولية إلى ما دون معدل نمو الناتج العالمي حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ضعف معدل نمو التجارة العالمية.

فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلبلغ نحو 10,600 مليار دولار عام 2019 مقابل حوالي 10,127 مليار دولار عام 2018.

على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية، فرغم انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية عام 2019، إلا أن أوضاع اقتصاد منطقة اليورو، وحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو، في حين استقرت قيمة الدولار مقابل الين الياباني للعام الثالث على التوالي.

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، فالتوترات التجارية ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، والتطورات الجيوسياسية انعكست سلباً على مستويات الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط وهو ما أدى، إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى، إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصادات العربية خلال عام 2019.

## أداء الاقتصادات العربية

### التطورات الاقتصادية

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات إنتاجه في ظل التزام الدول العربية باتفاق "أوبك+"، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، في حين خفف من حدة تباطؤ معدل النمو نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط والتي ساهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019 مسجلاً معدل نمو قدر بحوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع 7.9 في المائة عام 2018. نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6 في المائة لينخفض من حوالي 6707 دولار إلى حوالي 6669 دولار.

نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2 في المائة عام 2018 إلى حوالي 1.5 في المائة في عام 2019. جاء ذلك كنتيجة لتراجع معدل

النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط من حوالي 1.9 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.9 في المائة عام 2019. كان تراجع نمو الناتج في هذه المجموعة أكثر حدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انخفض معدل نمو الناتج من حوالي 2.0 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.3 في المائة عام 2019. في حين استقر معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند نفس المستوى المسجل العام السابق والبالغ حوالي 3.0 في المائة.

تراجعت **الضغوط التضخمية** في معظم الدول العربية نتيجة لعدة عوامل مشتركة وأخرى خاصة بكل دولة. من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلاً عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُظهر **الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي** انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25 في المائة بالمقارنة مع 27 في المائة عام 2018. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يُعرف بدول (أوبك+) على تخفيض الإنتاج النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5 في المائة إلى حوالي 48.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات.

وشهدت **بنود الإنفاق على الناتج** في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع السنة السابقة حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار وانخفضت حصة فجوة الموارد بحوالي ثلاث نقاط مئوية.

### التطورات الاجتماعية

فيما يتعلق **بمستويات الفقر**، تفيد آخر بيانات متوفرة أن حوالي 40 في المائة من عدد السكان في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية.

إضافة إلى ذلك، فقد بينت بعض الإحصائيات تراجعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر أن حوالي 15 في المائة من الفقراء يعانون من الفقر المدقع وأن نسبة 83.4 في المائة منهم يقطنون المناطق الريفية. كما يشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى أن البعد التعليمي هو أكبر عامل يساهم في الدليل في معظم البلدان العربية المتوفرة عنها بيانات. يكمن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين مختلف أفراد المجتمع وراء انتشار الفقر في عدد من الدول العربية، لا سيما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور.

عموماً، قطعت الدول العربية خلال الفترة (2010-2018) خطى حثيثة على طريق تحسين مؤشراتها في المجالات التنموية المحورية **كتعميم التعلم وتوسيع الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر المدقع**، ويتضح ذلك جلياً من خلال التطور الإيجابي والمنتظم لتلك المؤشرات.

رغم هذا التطور الإيجابي، لا زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات جوهرية من بينها ارتفاع **معدلات النمو السكاني والبطالة** التي بلغت حوالي 15.9 في المائة من قوة العمل العربية في عام 2019. تتركز البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين، وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية حوالي 0.703 نقطة وفقاً لدليل التنمية البشرية<sup>(1)</sup>، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019. وهو ما يُصنف الدول العربية في فئة التنمية

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019.

البشرية المتوسطة (0.634 نقطة)، وهو ما يزيد على نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ (0.507 نقطة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 0.895.

## التطورات القطاعية

### الزراعة

يُشكل القطاع الزراعي نشاطاً اقتصادياً مهماً في العديد من الدول العربية نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، كما أنه يستوعب نسبة لا بأس بها من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. بالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية وبصفة خاصة ذات الموارد الزراعية الغنية، إلا أن أدائه ما زال ضعيفاً نظراً لتقلب الإنتاج وعدم استقراره وارتباطه بالتقلبات المناخية ومحدودية الأمطار التي تعتمد عليها حوالي 80 في المائة من المساحة الزراعية الإجمالية التي تقدر بحوالي 77.2 مليون هكتار.

ارتفعت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 131 مليار دولار في عام 2019، مسجلةً بذلك نمواً بلغت نسبته 5.7 في المائة، بينما لم يحقق الناتج الزراعي أي معدل نمو سنوي في المتوسط خلال الفترة (2010-2019). يرجع سبب النمو المتوقع في قيمة الناتج الزراعي خلال عام 2019 إلى التحسن الذي حققه أداء النشاط الزراعي في بعض الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل سورية ومصر والعراق والتي شكل ناتجها الزراعي حوالي 37.8 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2019، وتراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في هذه الدول بين حوالي 10.8 في المائة وحوالي 26 في المائة.

أسهمت الظروف المناخية المواتية عام 2019، والتوسع في استخدامات التقانات الحديثة في زيادة الإنتاج النباتي بنسبة 4.4 في المائة، ونمو الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته بنسبة 1.7 في المائة، والإنتاج السمكي بنسبة 2.8 في المائة. وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للدول العربية عام 2019 حوالي 4.8 في المائة، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 318 دولاراً.

بلغت نسبة العاملين في الزراعة في عام 2018 حوالي 17.8 في المائة من إجمالي العمالة العربية مقابل 24.1 في المائة عام 2010، ويعود سبب هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى التي أصبحت مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية، فيما بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي عام 2018 حوالي 5074 دولاراً.

فيما يخص التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 1.8 في المائة عام 2018 لتبلغ قيمتها حوالي 29.8 مليار دولار، كما حافظت الواردات الزراعية على مستوى متقارب مع العام السابق حيث بلغت حوالي 92 مليار دولار وبنسبة زيادة 0.4 في المائة. يعود سبب ذلك إلى انخفاض الطلب على بعض السلع الزراعية بسبب الأحداث الداخلية في بعض الدول العربية، وانخفاض الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية. في المحصلة، بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي عام 2018 حوالي 62.2 مليار دولار.

أدى تواضع نمو الإنتاج الزراعي إلى بقاء الفجوة الغذائية عند مستويات مرتفعة، بالرغم من تراجع قيمتها بنسبة 3.2 في المائة في عام 2018 لتصل إلى حوالي 33.6 مليار دولار. شكلت مجموعة الحبوب حوالي 61.8 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة، يليها اللحوم بنسبة 21.7 في المائة، والألبان بنسبة 9.9 في المائة والسكر بنسبة 9.3 في المائة. كما سجلت نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية تراجعاً بلغ 3.9 في المائة بالنسبة للحبوب، والقمح بنسبة 1.7 في المائة، والسكر بنسبة 4.8 في المائة، والبقوليات بنسبة 0.5 في المائة. حافظت الألبان ومنتجاتها على مستويات الاكتفاء منها، فيما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم

والزيت والشحوم بنسبة 2.2 في المائة و1.1 في المائة على التوالي. بالمقابل، حققت بعض المجموعات السلعية مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالأسمك والفواكه والخضار إذ تراوحت بين 101.2 في المائة و111.5 في المائة.

## الصناعة

تأثر أداء الصناعة العربية في عام 2019 بانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث جاء معدل نمو الصناعات الاستخراجية سالباً، فيما كان موجباً بالنسبة للصناعات التحويلية. وجاءت نتائج النشاط الصناعي في الصناعات التحويلية ايجابية في معظمها كصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمدة.

في المقابل، شهدت بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج وغيرها تباطؤاً في النمو بتأثير عوامل المنافسة الخارجية أو الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي نتج عنها تحديات واجهت تلك الصناعات بشكل خاص وانعكست على النشاط الاقتصادي بشكل عام. كما أظهرت مؤشرات التنافسية الصناعية العالمية تمتع عدد من الصناعات التحويلية العربية بتنافسية ايجابية في الأسواق العالمية. في المحصلة، بلغ الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، في الدول العربية في عام 2019 حوالي 968 مليار دولار مقارنة بحوالي 1009.9 مليار دولار في عام 2018 وبتراجع بلغ حوالي 4.1 في المائة، يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2019 حوالي 684.8 مليار دولار، وبتراجع بلغ نحو 6.1 بالمائة بالمقارنة مع عام 2018، يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2019 حوالي 64 دولاراً للبرميل مقابل 69.8 دولاراً في عام 2018. كما تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال. في المقابل، بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2019 حوالي 283.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 280.9 مليار دولار في عام 2018 وسجلت أعلاها في السعودية، ومصر، والإمارات، والمغرب وقطر. ساهمت الصناعات الاستخراجية في عام 2019 بحوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، في المقابل، ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك بلغت مساهمة قطاع الصناعة بشقية الاستخراجي والتحويلي حوالي 35.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2019، ووفر حوالي 17.7 في المائة من فرص العمل المباشرة، وارتفعت إنتاجية العامل الصناعي العربي لتبلغ في المتوسط حوالي 43.1 ألف دولار في العام 2019.

## النفط والطاقة

تأثرت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ بالعوامل الجيوسياسية والتحديات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في عام 2019. حيث شهدت تراجعاً خلال الربع الأول، انعكاساً لانخفاض الطلب العالمي على النفط على خلفية تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، ذلك على الرغم من دخول التعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) حيز التنفيذ بدءاً من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، فيما شهدت أسواق النفط العالمية انتعاشاً نسبياً خلال الربع الثاني من العام الذي شهد استقرار الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف المفاوضات التجارية بينهما. تأثرت أسواق النفط خلال الربع الثالث بتزايد التوترات الجيوسياسية العالمية، إلى جانب تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع تراجع نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وتساعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما نتج عنها من فرض الصين لرسوم جمركية هي الأولى من نوعها على وارداتها من النفط الأمريكي بنسبة 5 في المائة. حدثت تلك التطورات من الأثر الإيجابي الناتج عن تمديد دول

(أوبك +) لاتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس من عام 2020، ومن أثر الارتفاع الملحوظ في الطلب العالمي على أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة. في المقابل، شهد الربع الرابع انتعاش أسواق النفط تزامناً مع توصل الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى اتفاق تجاري أولي، وتراجع المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، إلى جانب اتفاق دول (أوبك +) على خفض إضافي لإنتاج النفط، والارتفاع الملحوظ في طلب الصين والهند على النفط الخام.

بشكل عام، ورغم تسجيلها لأقوى أداء فصلي في الأسواق الأجلة منذ عام 2009، خلال الربع الأول من عام 2019، انخفضت الأسعار العالمية للنفط في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، ويُعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ عام 2016، متأثرةً بعوامل عديدة ومتشابهة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر المنقضية والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الطلب العالمي على النفط في عام 2019، الذي سجل نمواً محدوداً بنحو 0.9 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ 1.5 مليون برميل/يوم عام 2018، ليصل مستواه إلى 99.7 مليون برميل/يوم عام 2019.

في هذا الإطار، انخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 100 ألف برميل/يوم، ليلعب 98.9 مليون برميل/يوم، حيث تراجعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بشكل ملحوظ بلغ 2 مليون برميل/يوم على خلفية الترام دول أوبك باتفاق خفض الإنتاج مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها والتوترات الجيوسياسية العالمية، لتصل إلى 34.6 مليون برميل/يوم. في المقابل، ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 1.9 مليون برميل/يوم لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم. وارتفعت المخزونات النفطية العالمية بوتيرة أقل مقارنة بالزيادة المحققة خلال العام السابق. كما تحققت خلال عام 2019 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.99 في المائة و1.3 في المائة على التوالي.

فيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد حققت الدول العربية خلال عام 2019 نحو 12 اكتشافاً نفطياً و13 اكتشافاً غازياً، واستحوذت على نحو 56.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 26.7 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 28.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2019.

كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2019 بنحو 473 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) أي بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى 15.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.9 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2019 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 5.8 و10.4 في المائة، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية إلى 432.9 مليار دولار.

## التطورات المالية

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية النفطية بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019، حيث تراجع أسعار النفط خلال العام المذكور بعد تسجيلها لارتفاع كبير خلال عام 2018، بيد أن عدد من الدول العربية النفطية بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز الإيرادات غير النفطية، بإطار جهود تنويع الإيرادات المالية، حيث استكمل عدد منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي لعدد من الدول العربية خلال عام 2019.

كان للإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وعودة التعافي الاقتصادي في بعضها، وإن كان بوتيرة بطيئة، دوراً كبيراً في زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية وتقليص العجز المالي. من جهة أخرى، تعكس تطورات الإنفاق العام جهود الدول العربية لاحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً، أو تراجعاً، في مستوى الإنفاق العام، خلال عام 2019، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية المتاحة وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية.

في ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.2 في المائة، ليصل إلى حوالي 846.6 مليار دولار في عام 2019، ما يمثل حوالي 31.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 916.3 مليار دولار، ما نسبته 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لذلك، سجل عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية حوالي 69.7 مليار دولار (حوالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 34.3 مليار دولار (حوالي 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 4.2 في المائة ليصل إلى حوالي 734.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 704.8 مليار دولار بنهاية عام 2018. إلا أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بحوالي 4.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 121.4 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 125.7 في المائة بنهاية عام 2018.

## التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية -مقاسةً بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد كبير من الدول العربية خلال عام 2019، حيث استقادت الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة المرتبطة بالدولار من توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إجراء ثلاث جولات متعاقبة لخفض الفائدة على الدولار خلال عام 2019 حيث ساعدها ذلك على تبني سياسات نقدية توسعية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي، حيث توافقت دورات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيراتها في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة وهو ما عزز من موقف السياسة النقدية في هذه البلدان.

من جانب آخر، تباين موقف السياسة النقدية في الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً لأسعار الصرف. ففي حين يمكن نجاح سياسة استهداف التضخم بعض هذه الدول من تبني سياسة نقدية توسعية لدعم النمو، تبنت دول عربية أخرى سياسات نقدية انكماشية لتجاوز الضغوط التي تواجه عملاتها المحلية في ظل استمرار الاختلالات الداخلية

والخارجية. بينما لجأت دول أخرى إلى الإبقاء على موقف السياسة النقدية محايداً ولكن مع تبني سياسات لمعالجة التحديات التي تواجهها على صعيد إدارة السياسة النقدية.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية على زيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية القائمة واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان كفاءة سوق الصرف الأجنبي وإدارة السيولة في البنوك المتوافقة مع الشريعة. كما انصب جانب كبير من اهتمام البنوك المركزية العربية على دعم الاستقرار المالي وتشجيع التقنيات المالية الحديثة ودراسة مدى إمكانية إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية.

تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام الماضي، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، والودائع، والقروض والتسهيلات المصرفية، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2019، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2019 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2018. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 1961.3 مليار دولار. فيما ارتفعت قيمة التداولات بنحو 3.8 في المائة لتنتهي بذلك الاتجاه النزولي الذي عرفته على مدار السنوات الأربع الماضية.

على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بشكل ملموس، بالمقارنة مع عام 2018، وسجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الثاني على التوالي. هذا وقد حفل عام 2019 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي والأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات المنسجمة مع هذه المعايير والمعززة للإفصاح والشفافية.

### التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2019 ما قيمته 1848 مليار دولار مقارنة 1898 مليار دولار عام 2018 محققة نسبة انخفاض بلغت 2.7 في المائة، وذلك نظراً لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1009.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة بنحو 1082 مليار دولار عام 2018 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 6.7 في المائة. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2019 بلغت قيمته 838.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 817 مليار دولار عام 2018.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019 فقد أظهرت البيانات تغير محدود في حصص الشركاء التجاريين، حيث احتلت الصادرات البيئية العربية 11.1 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، في حين استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.8 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الأوروبي نسبة 16 بالمائة، بينما حققت دول آسيا تحسناً ملحوظاً لتبقى مستحوذة على الجزء الأكبر من الصادرات العربية بحصة تبلغ 56.3 بالمائة، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 10.8 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2019، فقد احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 7.3 في المائة من إجمالي الواردات، وشكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي نسبة 25.7 في المائة، في المقابل تراجعت حصة



الواردات من الدول العربية إلى مستوى 13.3 بالمائة، وبلغت نسبة الواردات من آسيا حوالي 35.1 في المائة، وباقي دول العالم بنحو 18.6 في المائة.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة، مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، حيث ساهمت بنحو 58.1 بالمائة لعام 2019، مقارنة بنسبة 63.1 في المائة عام 2018، فيما شكلت المصنوعات حصة بلغت 30.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، فيما بلغت نسبة السلع الزراعية نحو 8 في المائة من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات حافظت مجموعة المصنوعات على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 65.2 بالمائة، في حين سجلت الأهمية النسبية للسلع الزراعية ارتفاعاً طفيفاً محققة نسبة 19.4 من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2019.

على صعيد التجارة السلعية العربية البينية، استفاد أداءها خلال عام 2019، بالتحسن الذي شهدته الأحوال الداخلية في بعض الدول العربية وأثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية. فيما أثر التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط سلباً على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019، التي سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة بلغت نحو 0.5 في المائة لتبلغ حوالي 112 مليار دولار خلال عام 2019.

فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2019 حوالي 15.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية البينية مقارنة مع حصة قدرها 17.2 في المائة خلال عام 2018. بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

في جانب تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية وارتفاع المتحصلات الخدمية. حيث تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 1.5 في المائة لتصل إلى 324.2 مليار دولار في 2019، في حين حققت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 زيادة قدرها 8.0 مليار دولار بنسبة بلغت 3.7 بالمائة لتصل إلى حوالي 222.1 مليار دولار. جاء ذلك كنتيجة لاستمرار الزيادة المتحققة بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، وذلك مع استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسة بالمنطقة. نتيجة للتطورات السابقة في جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، تحسن العجز المُحقق في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2019، ليسجل نحو 102.1 مليار دولار.

استكمالاً لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري العربي البيني، واصلت جامعة الدول العربية العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمُضي قدماً في تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وصولاً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، حيث تعمل (الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) على محاور رئيسة تتمثل في تحرير التجارة السلعية، وتسهيل التجارة بين الدول العربية، وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والاتحاد الجمركي العربي.

## موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهد عام 2019 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت 26.7 في المائة ليسجل حوالي 237.4 مليار دولار. كما انكمش العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب قدرها 10.4 بالمائة و4.2 بالمائة على الترتيب في عام 2019. الأمر الذي نتج عنه تراجع الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 57.4 مليار دولار، تمثل حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. في ضوء التطورات سألفة الذكر انخفض الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 بنحو 16.2 بالمائة ليبلغ حوالي 112.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 134.1 مليار دولار يمثل فائض كلي مسجل خلال العام السابق.

على صعيد تطورات الدين الخارجي وأعباءه على الدول العربية، فقد شهد إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بحوالي 28 مليار دولار مسجلاً نسبة نمو بلغت 9.7 في المائة ليصل إلى حوالي 315.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. يعود ذلك في جزء منه إلى توجه عدد من الدول العربية إلى الاقتراض، وإصدار سندات وصكوك لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وانحسار تدفق المنح الخارجية، إلى جانب الحاجة لموارد لمقابلة الالتزامات الخارجية واجبة السداد خلال عام 2019. على نحو متصل، فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 1.9 مليار دولار مسجلة نسبة بلغت حوالي 8.8 في المائة لتصل إلى حوالي 23.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 21.5 مليار دولار بنهاية عام 2018.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي 0.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 35.3 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 34.6 في المائة بنهاية عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

عكست أسعار صرف العملات العربية، المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2019 حيث تحسنت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام مدعوماً بالأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام. من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2019.

## (فصل محور التقرير)

### الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية

يحتل تطوير الاقتصاد الرقمي مرتبةً عاليةً في سلم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، حيث أعدت له استراتيجيات ورصدت له استثمارات هائلة. كما أن هذا الموضوع حظي باهتمامات المؤسسات الدولية بحثاً وتمويلًا نظراً لدوره المتزايد في دفع النمو الاقتصادي وتحسين القدرات التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

بالنظر إلى السرعة المذهلة التي يتطور بها الاقتصاد الرقمي، المدفوع بتضاعف سرعة جمع البيانات والمعلومات وتخزينها وتحليلها ومعالجتها وتبادلها من خلال المنصات الرقمية لأغراض إنتاج السلع والخدمات وتطوير أنشطة الأعمال وخلق سلاسل قيمة جديدة، فإن تطوير الاقتصاد الرقمي في الدول العربية بات أمراً ضرورياً ليس فقط لمواكبة التطورات العالمية في مجال التقنية وتحقيق مقتضيات العصر، وبالتالي تفادي التهميش ومزيداً من التخلف عن ركب الدول المتقدمة، بل أيضاً لمواجهة عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول لاسيما إحداهن تنمية شاملة ومستدامة وتخفيف مستويات الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب المتعلم والإناث.

تشهد المنطقة العربية تطوراً سريعاً فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، حيث يُقدر أن متوسط نسبة استخدام الإنترنت زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة (2010-2018)، مع وجود تباين بين البلدان العربية. مع ذلك، فإن البنية التحتية الرقمية في الدول العربية، بصفة عامة، تُعتبر متأخرة عن المناطق الأخرى في العالم لاسيما في سرعة الإنترنت حيث إن عدداً قليلاً من المستخدمين لديهم إنترنت عالي السرعة، وبأسعار لاتزال مرتفعة وفق المعايير الدولية.

استناداً إلى ما سبق، يُلقي فصل محور التقرير لهذا العام الضوء على أهمية تطوير الاقتصاد الرقمي وسبل تعظيم فوائده التنموية في الدول العربية بناءً على التجارب الدولية والممارسات الناجحة في ذلك الخصوص. على هذا الأساس، يتناول الجزء الأول من الفصل إبراز الدور التنموي للاقتصاد الرقمي ومساهمته في تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ويتناول الجزء الثاني وضع البنى الأساسية والمؤسسية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية من خلال عدد من المؤشرات الدولية المعتمدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات. كما يستعرض تجارب بعض الدول ومن ثم تقديم بعض التوصيات حول أهم متطلبات وتحديات تطوير الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، والخطوات التي يمكن اتخاذها لتطويره وتعظيم فوائده حسب الخاصيات والهياكل الاقتصادية في هذه الدول، واستناداً إلى التجارب والممارسات الدولية.

أشار فصل محور التقرير إلى أن أهم مصادر الفجوة الرقمية في الدول العربية تتمثل في البنية الأساسية، نتيجة لضعف الاستثمار في الشبكات الرقمية الأساسية نظراً لكون أسواق النطاق العريض في هذه الدول تُعتبر الأكثر تركيزاً والأقل تنافسية في العالم، وهو ما ينتج عنه الوصول المحدود إلى البيانات والخدمات الإلكترونية ذات الصلة، مما يحد من الابتكار ومن إنشاء سلاسل قيمة جديدة مرتبطة بالبيانات، ويُثبط تطوير القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للبيانات، وخاصة الشركات الناشئة المبتكرة. أما المصدر الثاني للفجوة الرقمية فيتمثل في البنية المؤسسية حيث تحتاج معظم الدول العربية إلى تطوير القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التقنية الكبيرة الحالية والمتوقعة. ويتمثل المصدر الثالث للفجوة الرقمية وقلة استخدام التقنيات الحديثة وتطور الاقتصاد الرقمي في انتشار الأمية وتواضع المهارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، مما يدعو إلى تحفيز الطلب على تلك التقنيات لاسيما من خلال تحسين المعرفة الرقمية واستكمال مشروع الحكومة الرقمية الذي لا يزال في طور التنفيذ في عدد من هذه الدول.

يظل التأثير الاقتصادي للتقنيات الرقمية الحديثة متواضعاً في معظم الدول العربية نتيجة الانتشار المحدود لاستخدام تلك التقنيات في مجالات الأعمال والأنشطة الاقتصادية، خاصة وأن ذلك الاستخدام يُحرّكه في الأغلب الاستهلاك أكثر مما يحركه البحث عن إنشاء سلاسل قيمة جديدة أو الابتكار. واستناداً إلى التجارب الدولية التي تم استعراضها في هذا الفصل، تحتاج الدول العربية في إطار سعيها لتطوير الاقتصاد الرقمي إلى مقارنة شاملة تجمع بين أربعة عناصر رئيسة تتمثل في تطوير البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي من خلال الاستثمار في حزم النطاق العريض والإنترنت عالي السرعة، وتحسين البنية المؤسسية عن طريق النهوض ببيئة الأعمال والنظام الأيكولوجي المرتبط بالاقتصاد الرقمي لاسيما من خلال سن التشريعات الملائمة وفتح المنافسة بصفة عامة وفي سوق الاتصالات بصفة خاصة وتحقيق الأمن السيبراني وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية والمحافظة على خصوصية البيانات، واتباع مقاربة تشاركية في صياغة وتنفيذ سياسات التحول الرقمي بمشاركة كل الأطراف المعنية والتنسيق بين كل المؤسسات المشرفة على تصميم وتنفيذ تلك السياسات، والتشجيع على استخدام التقنيات الرقمية لاسيما من خلال التدريب ونشر المعرفة والثقافة الرقمية ورقمنة الخدمات الحكومية.

### العون الإنمائي العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتشمل المساعدات الإنمائية العربية معظم الدول النامية في كل مناطق العالم بحيث تشمل المنطقة العربية، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى دول شرق أوروبا، وأمريكا الشمالية ودول المحيط الهادي.

تقدم **المساعدات الرسمية الإنمائية العربية** من خلال ثلاث آليات رئيسة هي المساعدات الحكومية الثنائية، والعون المقدم من صناديق ومؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق، ومساهمات الدول العربية في مؤسسات التنمية الدولية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى بعض الأنواع من العون الأهلي الخيري الذي تقدمه الهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والمنظمات غير الحكومية.

وتعتبر الصناديق الوطنية والإقليمية القناة الرئيسية التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الثنائية الميسرة للدول المستفيدة عبر الصناديق والمؤسسات الإقليمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق<sup>(2)</sup>. يهدف التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المشاريع المشتركة بين الدول المستفيدة.

بلغ إجمالي **التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2019 حوالي 12.9 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نسبته حوالي 7.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق ليلعب بذلك المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2019 حوالي 231 مليار دولار. تشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2016-2019) قد امتد إلى 132 جهة لتنفيذ 2317 عملية بقيمة إجمالية قدرت بنحو 66.5 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى.

<sup>(2)</sup> مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

على مستوى التوزيع الجغرافي للعمليات التمويلية، بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 37.2 في المائة مقابل 52.7 في المائة في عام 2018، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 33.7 في المائة، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 25.2 في المائة، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.8 في المائة، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.5 في المائة خلال عام 2019، والهيئات والمنظمات حوالي 0.6 في المائة.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للعمليات التمويلية، بلغ نصيب قطاع الطاقة التي تشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 41.7 في المائة، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 30.1 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2019، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 11.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 8.2 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 6.6 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.5 في المائة.

### ( فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك )

#### التعاون العربي في مجال شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يوجد ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية المستدامة، فعندما تكون الممارسات البيئية غير مستدامة ويحدث التدهور البيئي يتم استنزاف الموارد الاقتصادية ويصعب تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والمستدامة. توفر المنطقة العربية مثلاً جيداً لهذه العلاقة التبادلية، فتتميز هذه المنطقة بأنها منطقة إيكولوجية قاحلة أو شبه قاحلة، فريدة وموحدة تمتد على نطاق واسع من المحيط إلى الخليج. يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالخصوصية نتيجة لعدد من العوامل التي يتمثل أهمها في زيادة معدلات الزيادة السكانية السريعة والتحضر، وارتفاع معدلات التصحر والإجهاد المائي، والتراجع المستمر لمستويات التنوع البيئي.

ينتج عن ذلك زيادة مستويات تلوث البيئة، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية عن المتوسط العالمي بشكل كبير بل ويرتفع كذلك مقارنة بمتوسطه في دول صناعية كبرى. الأمر ذاته تعكسه المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم الأوضاع البيئية، ومن أهمها مؤشر التلوث البيئي، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشر البصمة والقدرة البيولوجية، حيث تسجل عدد من الدول العربية مراتب متأخرة في هذه المؤشرات بما يشير إلى التحديات التي تواجه الأوضاع البيئية بها.

اعتمدت الدول العربية على مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية لقرون عديدة ثم تغيرت نظرة العالم إلى التنمية واتجه إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 ومن بينها عدد من الأهداف ذات الصلة بالبيئة والتي تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة بموارد المجتمع وعدم استنزافها من جيل على حساب الأجيال التي تليه. ومن ثم بُدلت العديد من الجهود في المنطقة العربية للاهتمام بالبيئة بما يساعد على استدامة مصادر النمو الاقتصادي والسعي نحو تقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناءً عليه، اهتم العمل العربي المشترك بتعزيز جهود الدول العربية في مجال شؤون البيئة، حيث تم في عام 1987 تأسيس "مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة"، كما تم في عام 2018 إقرار "الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة للفترة (2017-2030)". كما تتضمن أطر العمل العربي المشترك أيضاً في هذا المجال جهود أخرى من بينها إقرار "الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)"، و"الإطار المؤسسي للتعاون البيئي العربي"، و"مرفق البيئة العربي".

استناداً إلى تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة بداية من عام 2015، كثفت الدول العربية مجهوداتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة لاسيما من خلال العمل على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإضافة إلى تكثيف العمل العربي المشترك في مجال مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي. تواجه الدول العربية في سعيها لتحسين الأوضاع البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدد من التحديات، لعل من أهمها نقص التمويل والموارد المالية اللازمة، وغياب التنسيق الفاعل على مستوى السياسات وآليات التنفيذ، وسوء إدارة ملف الأمن المائي والغذائي، وتعرض عدد من الدول العربية إلى تطورات داخلية غير مواتية أثرت بشكل كبير على أوضاعها البيئية.

على ضوء ما سبق، يتطرق الفصل الثاني عشر إلى السياسات التي تطبقها الدول العربية في مجال البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مع نظرة على تطور مؤشرات البيئة العربية، وموقف وأداء الدول العربية في أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ثم ينتهي باستعراض لأهم التحديات التي تواجه العمل البيئي في الدول العربية خلال الفترة القادمة.

## (فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

### الاقتصاد الفلسطيني

تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة لأزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، والحجز على أموال المقاصة الفلسطينية، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والعوائق في الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في سياسة تهويد مدينة القدس المحتلة وفصلها عن باقي أجزاء دولة فلسطين، وتقييد حركة التنقل والنفاد للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها بل وتوقف الكثير منها في السنوات الأخيرة.

وقد قررت (القوة القائمة بالاحتلال) بتاريخ 17 فبراير 2019 اقتطاع 138 مليون دولار من أموال الضرائب الفلسطينية في مخالفة صريحة لكافة المواثيق والقوانين الدولية، كون هذه الاموال أموال فلسطينية تجنيها (القوة القائمة بالاحتلال) بالنيابة عن السلطة الفلسطينية طبقاً لاتفاقية أوسلو. وتقدر أموال الضرائب التي تجبيها القوة المحتلة نيابة عن السلطة الفلسطينية بما يتراوح بين 200 إلى 250 مليون دولار أمريكي شهرياً تشكل نحو 70 بالمائة من الإيرادات المحلية الفلسطينية. وتقتطع دولة الاحتلال نسبة 3 في المائة من إجمالي قيمة الضرائب التي تحولها إلى السلطة كعمولة لها.

نتيجة لهذه الممارسات لسلطات الاحتلال، تفاقمت الأزمة المالية الفلسطينية، وانعكست سلباً على عمل كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية، بما في ذلك صرف رواتب موظفي القطاع العام، وقد اتخذت السلطة الفلسطينية جملة من الإجراءات التقشفية، بما فيها وقف التعيينات والترقيات وشراء العقارات والسيارات وتقنين بدلات السفر، وذلك لتخفيف حدة الأزمة المالية التي تعانيها دولة فلسطين على خلفية قرار اقتطاع أموال الضرائب الفلسطينية. وقد قدرت الأمم المتحدة التكلفة الإجمالية للخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني بين عامي 2000 و2017، بسبب الإجراءات المتخذة من جانب الكيان المحتل، بأكثر من 47.7 مليار دولار أمريكي.

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها دولة فلسطين خلال عام 2019، فقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال عام 2019 ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 1.2 في المائة عام 2018.

عليه، تعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسعات الإنتاج في كل الأنشطة. حيث تتطلب التنمية الاقتصادية في أي بلد آليات تنفيذ تبدأ بوضع الأهداف لحصر الموارد في ضوء تقييم الوضع الراهن، ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مؤسسي وقانوني، يتحقق باستخدام الوسائل والسياسات الاقتصادية المختلفة.

